تنظم كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية -المحمدية-جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء

بشراكة مع

ماستر التقنيات البديلة لحل المنازعات

و المركز المغربي للدراسات و الابحاث في القانون الاجتماعي و الحماية الاجتماعية

و المركز المغربي للعمل اللائق و التنمية المستدامة

ندوة وطنية حول موضوع

قانون الشغل والضمان الاجتماعي في ظل التحولات الرقمية والاقتصادية: رهان الإصلاح والمواءمة

اللجنة التنسيقية :

-دة.نادية نحلي -د.محمد الداودي- دة.خديجة فريحي

-ذة . بديعة جمالي -د.معاد الشجعي

كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية -المحمدية

14 فبراير 2026

أرضية الندوة

شهدت علاقات الشغل تحولا جوهريا ومفصليا في تأطيرها القانوني عبر التاريخ، فبعدما ظلت هذه العلاقات خاضعة، لزمن طويل، لأحكام القانون المدني ومبادئه التقليدية، وعلى رأسها مبدأ سلطان الإرادة وقاعدة "العقد شريعة المتعاقدين"، سرعان ما كشف التطبيق العملي عن قصور هذه المبادئ. فقد أسفر تفعيلها المطلق عن اختلال بيّن في موازين القوى بين طرفي العلاقة، مما افضى إلى إضعاف وضعية الطبقة العاملة وهضم لحقوقها.

هذا التفاوت دفع بالتشريعات المقارنة إلى تبني مقاربة حمائية عبر التدخل التشريعي، بهدف خلق إطار قانوني خاص يتميز بطابع الآمر ويستجيب لخصوصيات علاقات الشغل، التي تقوم على أساس التبعية القانونية والاقتصادية. وتستجيب أيضا لمتطلبات العدالة الاجتماعية. وقد أفضت هذه العوامل إلى تكريس هذا القانون ضمن المنظومات التشريعية لمختلف الدول وإدراجه في صلب النصوص الدستورية وإعلانات حقوق الإنسان التي نصت على الحق في الشغل وضمان الحماية القانونية للأجراء، سعيا لتحقيق التوازن بين متطلبات الإنتاج وصون كرامة القائمين بالعمل.

فعلى غرار التجارب الدولية، سعى المشرع المغربي إلى تنظيم علاقات الشغل، التي كانت تؤطر في فترة ما قبل الحماية وفق الفقه المالكي، وقد تميزت هذه الجهود في البداية بصدور نصوص قانونية متفرقة ومتناثرة، بعضها صدر إبان فترة الحماية وبعضها الآخر بعد الاستقلال، مما أسفر عن تجزئة واضحة في المنظومة القانونية للشغل، شكلت عائقًا أمام وضوح النص وتوحيد الممارسة. ولتجاوز هذا التشتت المنهجي، تتابعت مبادرات الإصلاح التشريعي، بدءًا من مشروع قانون 1956، مرورا بسلسلة من المشاريع في سنوات 1970 و1983 و1995 و1998، التي لم يكتب لها جميعا النفاذ إلى حيز التطبيق، كما وتوجتِ هذه الجهود الإصلاحية بصدور مدونة الشغل الحالية، التي صادق عليها البرلمان بغرفتيه، ونُشرت بالجريدة الرسمية بتاريخ 8 دجنبر 2003، ودخلت حيز النفاذ ابتداءً من 8 يونيو 2004.

وجوهر الإشكال أنه بعد انقضاء ما يزيد عن عقدين من الزمن على تطبيق مدونة الشغل، وفي سياق تسارع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية العالمية والمحلية، تتصاعد النقاشات الحقوقية والاجتماعية حول مدى ملاءمة هذه المدونةوالقانون الاجتماعي بصفة امة وقدرته على استيعاب المستجدات الراهنة.

فمن جهة، أصبح الاقتصاد المغربي يعرف بدوره تحولات عميقة مرتبطة بإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية، وتوسيع الاستثمارات في مجالات استراتيجية مثل الطاقات المتجددة، والصناعة الخضراء، والاقتصاد الأزرق، إضافة إلى دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتعزيز الرقمنة في قطاع الخدمات.

ومن جهة أخرى، أصبح ضروريا تحديث قانون الشغل وأنظمة الضمان الاجتماعي لمواكبة بيئة العمل الالكتروني والنماذج الجديدة للشغل والتي ظهرت بشكل جلي إبان الجائحة والمتمثلة أساسا في العمل عن بعد والعمل عبر المنصات الالكترونية والوظائف المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، فقد أفضت الرقمنة إلى تحولات جوهرية تمس طبيعة العمل، وأساليبه، ومكتسبات الأجراء. مما خلق فجوات قانونية في علاقة الشغل التقليدية وأنظمة الحماية الاجتماعية الكلاسيكية التي أصبحت غير كافية لاستيعاب أنماط العمل الجديدة. لأن التحول الرقمي لا يغير فقط آليات العمل، بل يلزم إعادة تقييم تصورات حول الاجير في السياق الرقمي، الزمان والمكان في العقد الرقمي والحماية الاجتماعية أثناء العمل الرقمي بالإضافة الى مشاكل تتعلق بمواكبة بيئة العمل الرقمي كدور مفتش الشغل في العلاقة الشغلية الرقمية وحوادث الشغل في العمل المنزلي عن بعد.

كل هذه التحولات الاقتصادية والرقمية أبرزت ثغرات تشريعية على المستوى الوطني، مما يفرض إعادة التفكير في منظومة الشغل والحماية الاجتماعية لضمان استدامة النموذج التنموي الجديد وتحقيق عدالة اجتماعية أوسع.

وفي هذا السياق، ووعياً بما تضطلع به قضايا الشغل والتشغيل من دور جوهري في دعم النمو الاقتصادي وترسيخ العدالة الاجتماعية، إضافة إلى أن تحديث قانون الشغل وأنظمة الضمان الاجتماعي هي رهان مجتمعي يروم تحقيق استقرار العلاقات المهنية ويعزز جاذبية سوق الشغل، ويحقق التوازن الفعال بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية الحقوق الأساسية للأجراء. ويعكس توجه الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة التي يوليها صاحب الجلالة العناية الفائقة، تنظم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وماستر الطرق البديلة لفض المنازعات، بشراكة مع الجمعية المغربية لمفتشي الشغل والمركز المغربي للدراسات والأبحاث في القانون الاجتماعي والحماية الاجتماعية والمركز المغربي للعمل اللائق والتنمية المستدامة ندوة وطنية ودولية تحت عنوان:

قانون الشغل والضمان الاجتماعي في ظل التحولات الرقمية والاقتصادية:
رهان الإصلاح والمواءمة

اللجنة المنظمة

د.جمال يوسف- دة.نادية نحلي د.محمد الداودي- دة.خديجة فريحي -ذ.المصطفى طايل - د.حاتم دايدو-ذ. العزوزي كريم-ذ. المحجوبي خديجة- د.بدرالحيمودي- ذ.لمصدرعائشة

طلبة الدكتوراه: بديعة جمالي- معاد الشجعي – نورالدين الهلالي – كمال بوهادي – أشرف المشرفي– محمد الوالي – عبدالرزاق الوريدي – محمد المنصوري عصام كرزازي – إلياس مهرية– رضى المجاطي – سيدي محمد حاجي – مريم تاقي الدين

اللجنة العلمية

-الدكتورة النحلي نادية – الدكتورة خديجة فريحي – الدكتور محمد الداودي
– الدكتور محمد الدكي الدكتورة جميلة العماري – الدكتورة بهيجة فردوس
– الدكتورة كنزة حرشي – الدكتورعبد اللطيف مستكفى
– الدكتور محمد المودن – الدكتورة سميرة كميلي – الدكتورة سناء الترابي
– الدكتور محمد الشافعي – الدكتور المصطفى طابل الدكتورحميد اليسسفي
– الدكتورة فاطمة حداد – الدكتورة فاطمة ايت الغازي -الدكتور عثمان مودن
-الدكتور سعيد الخمري -الدكتور محمد بنحساين -الدكتورة خديجة الناصري
-الدكتورة صباح كوتو – الدكتورة حليمة المغاري – الدكتورة السعدية امغرير – الدكتورعادل الغنوبي – الدكتورة وفاء جوهر – الدكتور أشرف جنوي – الدكتور منير الحجاجي – الدكتور محمد محروك
– الدكتورمحمد مومن – الدكتور حسن زردانى – الدكتور سليمان المقداد
– الدكتورمحسن الصويب – الدكتورة أمال الناجي - الدكتورة خديجة الشيباني
– الدكتور مولاي حفيظ علوي قاديري – الدكتور أحمد نقوب – الدكتورة جهاد لعابيد – الدكتورة مارية بناصري – الدكتورة نجاة العماري
- الدكتورة حنان السعيدي – الدكتورة نهاد أفقير

البرنامج العلمي للندوة الوطنية

استقبال المشاركين والحضور: 8:30

الجلسة الافتتاحية: 09.00- 10:00

رئيس الجلسة: الدكتور يوسف جمال

نائب عميدكليةالعلومالقانونيةوالاقتصاديةوالاجتماعية المحمدية جامعةالحسنالثاني – الدار البيضاء

- تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم

- النشيد الوطني

- كلمة السيد رئيس جامعة الحسن الثاني

- كلمة السيد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - المحمدية

- كلمة السيدة منسقة ماستر التقنيات البديلة لحل المنازعات

- كلمة السيدة رئيسة المركز المغربي للدراسات والأبحاث في القانون الاجتماعي والحماية الاجتماعية

- كلمة السيد رئيس المركز المغربي للعمل اللائق والتنمية المستدامة

- كلمة باسم اللجنة المنظمة يلقيها الدكتور حاتم دايدو، أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، ونائب رئيس المركز المغربي للعمل اللائق والتنمية المستدامة.

الجلسة العلمية الأولى 10:00 – 11:00

رئيسةالجلسة: الدكتورة خديجة فريحي

منسقة ماستر التقنيات البديلة لحل المنازعات

المقررة: السعدية خطاب،دكتورة في الشريعة والقانون

دة فاطمةشبشوب،أستاذةباحثةبجامعةسيديمحمدبن عبد الله فاس

وذ محمد الوريدي أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس:

"حماية الحياة الخاصة للأجيرالعامل عن بعد بين الواقع والمأمول – دراسة مقارنة"

د نبيل الكط، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والسياسية ،جامعة بن طفيل القنيطرة:

" مدونة الشغل بين المرجعية الكونية وخصوصية التجربة المغربية- قراءة للتعديلات المرتقبة في ضوء عيوب النص القانوني و افرازات العمل القضائي- ".

د المسعودي محمادي، أستاذ محاضر مؤهل بالكلية متعددة التخصصات تازة – جامعة سيدي محمد بنعبد الله فاس:

"تفكك المفهوم التقليدي للعمل أزمة وجودية لقانون الشغل أم أزمة وظيفية"

د. هشام المراكشي، أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي الجديدة:
"عنصر التبعية في المهن الحرة"
التاقي سفيان طالب باحث بسلك الدكتوراه بمختبر الدراسات والأبحاث في العلوم القانونية والقضائية بكلية العلوم القانونية والسياسية بالقنيطرة: رئيس مصلحة الشؤون القانونية والعقارية بوكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس
"قانون الشغل كأالية لتحقيق التوازن بين النجاعة الاقتصادية وحماية الحقوق الاجتماعية للأجراء"
بدر الحيمودي، دكتور في القانون الخاص
"أثر تغيير الظروف الاقتصادية على عقد الشغل"
الجلسةالعلمية الثانية: 12:00-11:00
رئيسة الجلسة: الدكتورة نادية النحلي
أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس رئيسة المركز المغربي للدراسات والأبحاث في القانون الاجتماعي والحماية الاجتماعية
المقرر : نور الدين الهلالي، طالب باحث بسلك الدكتوراه كلية الشريعة جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
دة. حنان السعيدي، أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والسياسية بالقنيطرة
وحمزة اللبار، طالب باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والسياسية بالقنيطرة
"التقاضي الإلكتروني في قضايا الشغيلة ضمان لتسريع البت أم مصدر لإكراهات جديدة "
د.محمد بنسعيد، أستاذ باحث بالكلية متعددة التخصصات بأسفي جامعة القاضي عياض-مراكش: "الذكاء الاصطناعي وتأثيراته المحتملة على سوق الشغل"
ذة. فتيحة التوزاني، أستاذة التعليم العالي، تخصص قانون الشغل بالكلية متعددة التخصصات جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال:
"حادثة الشغل فى عقد العمل عن بعد "

ذ. محسن المنوار، مفتش الشغل، باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والسياسية القنيطرة جامعة ابن طفيل.
"توظيف التكنولوجيات الحديثة في مجال الشغل".
السعدية أسكور،مفتشة شغل طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة محمد الخامس أكدال - الرباط
" الصحة النفسية للأجير في ظل التحول الرقمي."
عائشة العاريف، باحثة في القانون الخاص مديرة تحرير مجلة المهن القانونية والقضائية
" الحق في قطع الاتصال: دراسة في ضوء الأنماط الجديدة للعمل"
استراحة شاي : 12:00- 12 15:
الجلسة العلمية الثالثة: 15: 12- 13 :15
رئيس الجلسة:الدكتور محمد الداودي
أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية
المقرر : بدر الحيمودي، دكتور في القانون الخاص
د.نادية النحلي أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة جامعة سيدي محمد بن عبد الله – فاس رئيسة المركز المغربي للدراسات والأبحاث في القانون الاجتماعي والحماية الاجتماعية
وفاتن الوزاني الشاهدي دكتورة في القانون الخاص
"التقاضي الرقمي في منازعات الشغل"
عمرالسكتاني، أستاذ باحث بجامعة الحسن الأول، مدير المركز الدولي للوساطة والتحكيم بالمغرب: "حماية الحياة الخاصة للأجير في قانون الشغل: مقاربة قانونية واجتماعية"
Hind EL-HOUJJAJI, Maître de conférences habilité en sciences économiques, FSJES-MEKNES, Université Moulay Ismail
"Transformations numériques et protection sociale: Enjeux économiques."

أيوب بنفارس دكتور في القانون الخاص كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية إطار بهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

"تمويل الضمان الاجتماعي والاستدامة في المغرب التحديات في ظل البطالة التكنولوجية وعقود العمل المرنة"

نوال عباسي، دكتورة في القانون العام، مفتشة شغل

"تعميم الحماية الاجتماعية في ظل تحديات استدامة التمويل خيار تنموي واكراه بنيوي"

اعويش مصطفى، حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والاجتماعية المحمدية – جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء وعثمان شجري خريج ماستر العقار والتوثيق بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية المحمدية – جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء

"الحماية القانونية لحقوق الأجراء في نمط العمل عن بعد"

ذ.مراد البرقادي، مفتش الشغل، باحث في سلك الدكتوراه بمختبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية بالكلية المتعددة التخصصات تازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس.

" مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي واشكالات العمل عن بعد"

الجلسة الختامية: 13 :15-13 :30

رئيس الجلسة: الدكتورمحمد الداودي

أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية رئيس المركز المغربي للعمل اللائق والتنمية المستدامة

الإعلان عن نشر جميع المقالات التي توصلت بها اللجنة بعد الالتزام بإدخال التعديلات اللازمة.

تلاوة برقية الولاء والإخلاص المرفوعة إلى السدة العالية بالله.

رفع النشاط.

CONTACTEZ NOUS
B P 145 Route de Rabat, Hay shems Mohammedia, Maroc
Tel: +212 523314682 / Fax: +212523314681
contact@fsjesm.ma